

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

كلمة السيد عبد الوهاب نوري
وزير الفلاحة و التنمية الريفية
بمناسبة الاجتماع العاشر لوزراء الزراعة
للمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا
للبحر الأبيض المتوسط (CIHEAM)

الجزائر في 06 فبراير 2014

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

معالي السادة الوزراء وزملائي الأفاضل،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

السيد خوزي غرازيانو دا سيلفا José Graziano da Silva، المدير العام لمنظمة الأغذية
و الزراعة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام لإتحاد المغرب العربي،

السيد عادل البلتاجي ADEL EL- BELTAGY رئيس المركز الدولي للدراسات الزراعية
العليا، للبحر الأبيض المتوسط،

السيد الأمين العام بالنيابة للمركز الدولي للدراسات الزراعية العليا، للبحر الأبيض
المتوسط

أصحاب السعادة السادة السفراء و ممثلي المنظمات الجهوية،

السيدات والسادة نواب الأمة،

السيدات والسادة ممثلي الصحافة الوطنية والدولية،

السيدات الفضليات السادة الأفاضل،

أيها الجمع الكريم،

السّلام عليكم و رحمته تعالى و بركاته.

أودُّ في البداية أن أرحب أيما ترحيب بضيوف الجزائر الأعزاء، من وزراء و ممثلين لمنظمات دولية و إقليمية و رؤساء وفود، الذين شرفونا بتلبية الدعوة لحضورهم معنا هذا اللقاء المتميز، متمنيا لهم إقامة طيبة بالجزائر، و لأشغالنا وافر النجاح و التوفيق.

و ما زاد هذا اللقاء شرفا هو الحضور الشخصي للسيد **خوزي غرازيانو دا سيلفا** José Graziano da Silva المدير العام لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO)، الذي نشكره جزيل الشكر على مشاركته معنا أشغال هذه الدورة، التي ستتناول مواضيع في غاية من الأهمية، ألا و هي الأمن الغذائي المستدام "واقع و آفاق" في بلدان البحر الأبيض المتوسط.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل، أيها الجمع الكريم،

أغتتم هذه المناسبة السعيدة لاتقدم بشكري الخالص إلى كل المسؤولين القائمين على إدارة المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM) و على رأسهم السيد عادل البلتاجي رئيس المركز و أمينه العام بالنيابة، على الجهودات التي يبذلونها من أجل تشجيع البحوث و كسب المعارف و التحكم في التقنيات العلمية، التي ستمكن ما من شك، من الارتقاء بالفلاحة إلى أساليب ومناهج جديدة للإنتاج، سترجع بالنفع على مختلف البلدان.

إن هذه المؤسسة الدولية التي مضى عليها نصف قرن منذ تاريخ إنشائها، خطت أشواطاً كبيرة في ترقية العلم و المعرفة. و لعلّ المناسبة مواتية لتقييم الدور الذي لعبه هذا المركز الدولي و الخدمات التي قدمها إلى مختلف البلدان الأعضاء و الإنجازات التي حققتها. إن التجربة أثبتت أن هذا المركز يمكن له أن يتأقلم و يلعب أدواراً جديدة أخرى، تجعله يساير التطور الذي تعرفه الفلاحة بصفة عامة.

كما أنّه قد يكون للمركز مهام أخرى لا يُستهان بها في إطار متابعة الأسواق الدولية من خلال نظام المعلومات لأسواق المنتجات الزراعية (AMIS) و (AMIS) خاص بالبحر الأبيض المتوسط. إذ لا يخفى على أحد أن عدم استقرار الأسواق الدولية وتذبذب الأسعار، ناهيك عن المضاربة التي تعرفها هذه المواد، أصبحت تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا جميعا، علما أنها كانت محل دراسة و تحليل خلال إجتماع مجموعة حوار 5+5 لوزراء الفلاحة لبلدان غرب البحر الأبيض المتوسط المنعقد في الجزائر يوم 27 نوفمبر 2013، وكان لي شرف ترأس هذا اللقاء مع زميلي ستيفان لو فول (Stéphane Le Foll) ، وزير الفلاحة و الصناعات الغذائية و الغابات لجمهورية فرنسا الصديقة.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،
أيها الجمع الكريم

كلنا يعلم أن البحر الأبيض المتوسط، كان و لا يزال دائما مهدا للحضارات المتعاقبة، و همزة وصل بين شعوب و بلدان هذه المنطقة التي تربطها علاقات تاريخية و تجمعها ثقافات متكاملة. و لعلّ المناسبة مواتية للقول بأنّ هذه المنطقة بتضاريسها، تختلف من جهة إلى أخرى، حيث نرى مثلا أن الجهة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، غالبا ما يسودها مناخ معتدل و تعرف إنتاجا فلاحيا وافرا في مختلف المواد و تتميز بمناخ يساعد كثيرا على الإنتاج الفلاحي. كما أن بعض هذه البلدان معروفة بتصديرها لمختلف المواد الأساسية من حبوب و بقول و حليب و غيرها من المواد الغذائية الأخرى.

غير أنّنا نرى في الجهة المقابلة، أي الجهة الجنوبية، ظروف إقتصادية و إجتماعية و سياسية غير مُستقرّة. إنتاج فلاحى لا يرقى إلى طموحات سُكان هذه البلدان

و ظروف مناخية صعبة و مُتقلّبة و تزدادُ حُطورة بفعل ظاهرتي التّصحّر و الجفاف. أضف إلى ذلك إفتقارها للموارد المائية و المالية.

كما أن النمو الديمغرافي الذي تعرفه المناطق الجنوبية، زاد في تعقيد الأوضاع و أضرّ كثيرا بإقتصاديات هذه البلدان، التي غالبا لا تستطيع أن تُوفّق بين تنميتها الاقتصادية و ضمان تموين مواطنيها بالمواد الأساسيّة، التي تعرف كما يعلم الجميع تذبذبا كبيرا و ارتفاعا مذهلا بحكم عدة عوامل، لعل أهمّها إفرازات الازمة الاقتصادية العالمية و الانعكاسات السّلبية على القدرة الشرائية للسّكان.

على كل، فإن البلدان الفقيرة في حاجة ماسّة إلى من يأخذ بيدها مادامت محدّدة في أمنها و في غذائها.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أيها الجمع الكريم

مّا لا ريب فيه، أن التّغيير الذي وقع في أنماط الاستهلاك و أنماط التّغذية في مختلف البلدان، كان له الأثر في مُضاعفة الطلب على بعض المواد الأساسيّة. فالأنماط الغذائيّة، تتطور وفق تطور المُجتمعات اقتصاديا و ثقافيا.

و الكل يعرف أن بلدان البحر الأبيض المتوسط، لها تقاليد غذائية، قد تكون مشتركة و يتقاسمها الجميع. لذا، بات من الضروري الحفاظ عليها، لأنّها تشكل بالنسبة لنا إرثا حضاريا لا يستهان به، و نعتقد أنّها كفيّلة للحدّ من ظاهرة التّبذير المفرط للمواد الغذائيّة. علما أن أكثر من الثلث المُنتج، يُبدّر و لا يُستعمل كما يجب. في نفس الوقت، نجد للأسف الشديد، مناطق كثيرة من العالم، تُعاني من المجاعة و نقص التّغذية و محدّدة أيضا في كيانها و وجودها.

إنّنا مُقتنعون تمام الاقتناع أن النّهوض بإنتاجنا الفلاحي لا يمكن تحقيقه إلّا إذا عملنا وفق نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار عناصر الدّيمومة والحداثة و الممكنة لفلاحتنا و هذا لا يُمكن أيضا الوصول إليه، إلّا إذا تضافرت جهود الجميع.

ومن هنا، أصبح من اللازم إرساء قواعد و آليات للعمل المشترك، وفق نظرة استراتيجية، تأخذ في الحسبان خصوصيات كل بلد على حدى. و لن يتأتى ذلك في نظرنا، إلاّ إذا عملنا سويا وفق مقارنة تضامنيّة تشاركية، تجعل من تعاوننا حقيقة ملموسة.

تلكم هي الشروط الأساسية لنهضة اقتصادية فلاحية. مع العلم أنّ المحافظة على البيئة يعني أيضا المحافظة على الموارد الطّبيعية من تربة و مياّ و موارد حيوية و طاقة، التي تكتسي هيّ الأخرى أهميّة كبيرة، لما لها من علاقة متينة بالإنتاج.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أيها الجمع الكريم

يعتبر الأمن الغذائي بالنسبة لنا في الجزائر جزءا لا يتجزّء من أمننا القومي وعنصرا أساسيا من سيادتنا الوطنية و أحد الرّهانات التي نعمل على تجسيدها وفق خطة استراتيجية دأبت الحكومة على تطبيقها.

وتُعد الفلاحة في الجزائر أولوية وطنية من الأولويات الكبرى، حيث سخّرت لها الدولة كل الامكانيات الصّورية للنّهوض بها في مختلف الفروع.

إن منظمة الأمم المتحدة للتغذية و الزراعة جعلت من سنة 2014، سنة الفلاحة العائلية، و يعتبر هذا الخيار في حد ذاته خيارا إستراتيجي، يكتسي أهمية بالغة لما للفلاحة العائلية من دور لا يستهان به في ترقية الإنتاج الفلاحي. و يتزامن هذا القرار مع إعلان الاتحاد الإفريقي في القمة الثانية و العشرين (22) لرؤساء الدول و الحكومات المنعقدة بأديس بابا بتاريخ 2014/01/30، الذي كرس الفلاحة كأولوية قارية لهذه السنة، حيث تعكف مختلف الدول على إيلاء الفلاحة ما تستحقه من عناية و أهمية، و كل هذا يرمي أساسا إلى تحقيق الأمن الغذائي لمختلف الشعوب و الدول.

و في هذا الإطار، و وعيا منها بأهمية الفلاحة، فقد قامت الجزائر بوضع برامج تنموية طموحة، تهدف أساسا إلى التّكفل بالمناطق الريفية و ذلك من أجل توفير كل أسباب العيش الكريم للسّاكنة. و تتمثل هذه البرامج في إنجاز السّكنات الريفية، وكذلك إيصال الكهرباء و الغاز إلى المواطنين مع مختلف الشّبكات الأخرى، من مياه صالحة للشّرب و شبكات للتّطهير، و فك العزلة على المواطنين و بناء المدارس و المصحات في القرى و المداشر و إيصال الكهرباء الفلاحية للمنتجين، مع تجنيد الموارد المائية و فتح المسالك الفلاحية. كلّ هذه البرامج على اختلاف أنواعها، ترمي أساسا إلى النهوض بالفلاحة و خاصة العائلية منها، ضمن مقاربة تشاركية لسكّان هذه المناطق و تضمن لهم شروط الاستقرار في أماكن تواجدهم ليتفرّغوا لخدمة الأرض و العمل على رفع الانتاج الزراعي. أضف إلى كلّ هذا، فإنّ الدولة تقدم إعانات مالية للفلاحين و تُيسّر لهم الإستفادة من القروض البنكية، بتسهيلات كبيرة و تُرافقهم في خدمة الأرض مع توفير لهم ما يحتاجونه من تكوين و إرشاد فلاحى و مُتابعة تقنية.

و هنا يكمن الدّور الكبير الذي تقوم به المعاهد التكوينية و مراكز البحوث في عصرنة الفلاحة من خلال إستعمال آخر التّكنولوجيات و الابتكارات المتداولة في هذا الميدان.

إنّ بلادي الجزائر، كما يعلم الجميع، خطت خطوات كبيرة في إطار التّثنية المستدامة، بفضل السّياسة الرّشيدة التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. و يتجلّى ذلك من خلال البرامج التنموية الطّموحة التي تعكف الحكومة على تجسيدها على أرض الواقع، و خاصّة في الميدان الفلاحى.

و نتيجة لكل هذه الجهودات، فإنّ الجزائر أصبحت تنتج أكثر من 70% من إحتياجاتها من المواد الفلاحية و الزراعية و هيّ تعمل جاهدة من أجل الوُصول

إنتاجنا الفلاحي إلى المستوى الذي نطمح إليه و الذي يضمن أمننا الغذائي بالدرجة الأولى. حيث فاقت نسبة النمو سنويا في القطاع الفلاحي 14%.
إن النتائج المحققة في هذا الإطار، مكنتنا من إنجاز الهدف الأول من أهداف الألفية من أجل التنمية و المتمثل في القضاء على الفقر لما بعد 2015، و كل ذلك كان قبل الآجال المحددة من طرف منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO).

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أيها الجمع الكريم

لا يخفى على أحد أن انتشار ظاهرة المجاعة ونقص التغذية في مختلف مناطق العالم يفرض علينا أن نعمل سويا على رفع هذا التحدي، ولن يتأتى ذلك إلا برفع الإنتاج في مختلف المواد الزراعية. ولعلّه من المفيد ومن المجدي أن نذكر أنّ المواثيق الدولية كرست حق الغذاء كأحد من الحقوق الأساسية للإنسان. فالاجتمع الدولي مُطالب اليوم أكثر من أيّ وقت مضى للعمل على توفير الغذاء، كما و نوعا لسكان المعمورة. ويُعدّ في نظرنا انتشار الجوع والفقر وسوء التغذية وصمة عار على البشرية جمعاء. من هنا بات من الواجب أن نُؤوّه بالدور الذي تقوم به منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومديرها العام السيد José Graziano da Silva في إطار القضاء على الفقر وسوء التغذية عبر العالم. و نُشيد بهذه المناسبة بالمجهودات القيّمة التي تستحق منا كل التّنويه والتّشجيع علما أنّ منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO) لا يُمكنها لوحدها أن تقوم بهذه المهمة الشاقة و النبيلة. الشئ الذي يتطلّب إشراك كلّ الفاعلين في هذا الميدان، من دُول ومُنظمات إقليمية و دُولية و جمعيات خيرية و أطراف من المجتمع المدني من أجل تضافر جُهود الجميع حول هذه القضية المصيرية.

و الجزائر كما يعلم الجميع، وفاء لمبادئها و إيماناً منها بأهمية هذه القضية، لم تدخر جهداً لمساعدة بعض الدول الشقيقة و الصديقة بالتخفيف من عبء المديونية الملقة على كاهلها و التي أضرت بقدرتها على ضمان أمنها الغذائي و خاصة تلك الموجودة في إفريقيا.

تلكم هي بعض الأفكار التي وددت مشاركتكم إياها بهذه المناسبة، و التي تكتسي في نظرنا أهمية خاصة.

لا يسعني قبل أن أختتم هذه المداخلة، إلا أن أشكر المسؤولين القائمين على المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البحر الأبيض المتوسط ، على الجهود التي يقومون بها. و نؤكد لهم أننا سنعمل معهم و بجانبهم من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

و أخيراً و ليس آخراً، أجددُ ترحيبي بالضيوف، شاكراً لهم حضورهم معنا و مشاركتنا في هذا اللقاء الهام، الذي نأمل أن ينبثق منه نتائج تكون في مستوى طموحاتنا و تطلعاتنا الشرعية.

شُكراً على كرم الإصغاء و المتابعة.
و السّلام عليكم و رحمته تعالى و بركاته.